عضو أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالقاهرة

رؤية مستقبلية لتفعيل دور مؤسسات التعليم العالي في مواجهة ظاهرة العنف والإرهاب في ضوء التحديات المحلية والعالمية والإقليمية

دكتور
يوسف بن محمد الثويني
أستاذ الإدارة وسياسة التعليم المساعد بجامعة حائل
عميد كلية التربية بجامعة حائل- المملكة العربية السعودية.

الثقافة والتنمية العدد الثالث و الثلاثون(المجلد الثاني) ابريل ٢٠١٠

الملخص:

لقد تحددت معالم تلك الدراسة وخطواتها وعناصرها ، لتحقيق عدة اهداف اهمها:-:

- محاولة تحديد مفهوم العنف والإرهاب.
- التعرف على الأسباب الاجتماعية لبروز العنف والإرهاب في المجتمع السعودي .
- التعرف على التحديات المحلية والعالمية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي والجامعي .
- تقديم رؤية مستقبلية حول كيفية قيام مؤسسات التعليم العالي بدورها تجاه تلك القضية.

ولتحقيق تلك الاهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي، وذلك لوصف وتشخيص ظاهرة البحث محل الدراسة. وفي نهاية الدراسة قدم الباحث رؤية مستقبلية للارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لمواجهة ظاهرة العنف والإرهاب قائمة على اربع عناصر اساسية تمثل الادوار الرئيسة للتعليم العالي والجامعي، وهـــي البيئة الجامعية والمقررات الدراسية و المرافق والتجهيزات وعضو هيئة التدريس .

Vision for the future of activating the role of higher education institutions in the face of the phenomenon of violence and terrorism In the light of the local, regional and global challenges

D. Yousef Mohammed Althuaini
Dean of the Faculty of Education at university of Hail

Summary:

This study has identified the steps and components, to achieve several goals including:-

- Try to identify the concept of violence and terrorism .
- To identify the social causes of the emergence of violence and terrorism in Saudi society .
- To identify local and global challenges facing institutions of higher education and university levels .
- To provide a vision for the future on how the institutions of higher education to turn the issue

To achieve those goals, the researcher used the descriptive approach in order to describe the research and diagnosis of the phenomenon under consideration. At the end of the study presented by the vision of the future to upgrade the higher education institutions to cope with the phenomenon of violence and terrorism

based on four key elements: university environment and university curricula and facilities and equipment and a member of the faculty.

مقدمة:

ثمة إجماع يسود الأوساط السياسية والفكرية والاقتصادية على أن الأمة الإسلامية تعيش في الفترة الراهنة منعطفا تاريخيا يتسم بالصعوبة البالغة والتعقيد الشديد، إذ تعددت تحدياته وتنوعت متغيراته وتسارعت أحداثه وتشابكت، لتضرب بجذورها في مختلف الميادين والمجالات وتنتج أخطاراً حقيقية تطال جميع الأصعدة والمسارات في حياة الفرد والمجتمع. ومن بين هذه الأخطار الماحقة تربعت قضايا الإرهاب على مسرح الأحداث المحلية والإقليمية والدولية (*عثمان العامر ،١٤٢٦*)

فقضية العنف والإرهاب تشغل جميع دول العالم في الوقت الحاضر ،وعلى رغم أن العنف والإرهاب بصفتهما جريمة ليسا بالقضية الجديدة إلا أن الجديد في موضوع الإرهاب في الوقت الحاضر انه أصبح ظاهرة عالمية أي أنها لا ترتبط بمنطقة او ثقافة أو مجتمع أو جماعات دينية او عرقية معينة، فتلك الظاهرة ترتبط بعوامل تربوية و اجتماعية وثقافية وسياسية وتقنية أفرزتها التطورات السريعة في شتى مجالات الحياة ، فقد شهدت السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين الميلادية تصاعداً ملحوظاً في العمليات الإرهابية في مختلف الدول والتي من بينها المملكة العربية السعودية.

وتدل وجود ظاهرة الإرهاب و العنف في أي مجتمع على أن هذا المجتمع يمر بأزمة فكرية ترجع إلى عدم مقدرته على الحوار، ووجود هذه الظاهرة في بعض الفئات الضاله في المجتمع السعودي يفصح عن وجود أزمة فكرية ناتجة عن ضعف في تكوينهم الفكري والثقافي ، ومؤسسات التعليم العالي والجامعي لابد أن يكون لها مكان في هذا الصدد للقيام بدورها المنشود في المجتمع، منطلقة من أهدافها التي أنشئت من أجلها وتسعى لتحقيقها، خصوصاً في هذه الفترة التي تعيش فيها الأمة الإسلامية منعطفاً حاداً من

تاريخها، تحتاج لمن يعنى ببناء تلك العقول والأرواح الخاوية التي هي بحاجة إلى من يملؤها بالعلم والمعرفة والدراية ، لأن الاسلوب العلمي في التفكير هو المنقذ الوحيد لشبابنا من الانجراف وراء الأفكار الهدامة، وتحولهم إلى شباب مفكر ومبدع خلاق، قادر على تحديد اتجاهاته، والحفاظ على هويته مع اتصاله بالثقافات الأخرى المغايرة والمغرضة، وقوة البث الإعلامي الخارجي لها.

مشكلة الدراسة :

ظهر العنف والإرهاب في الآونة الأخيرة بالمملكة العربية السعودية ليمثل مشكلة اجتماعية لها اخطارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية بصورة لم يسبق لها مثيل، ومما زاد من خطورة هذه المشكلة نظرة بعض القائمين بتلك الأعمال الإرهابية وخروجهم علي طاعة ولي الأمر معتقدين أنها أفعال بطولية (*سارة الخمشي ،٢٠٠٦ هـ* ، ٢) بالرغم من أن المجتمع السعودي له ميزة تميزه عن بقية المجتمعات الأخرى ألا وهي: تطبيقه للشريعة الإسلامية واتخاذها دستوراً ومنهجاً وهي المادة الأولى في النظام الأساسي للحكم ، ومن هذا المنطلق تتميز سياسة المجتمع السعودي بالحيادية والوسطية وذلك عكس ما هو موجود في كثير من المجتمعات العربية والأجنبية التي تنحاز في تعليمها لفلسفات معينه في معظمها فلسفات غربية .

فلقد شهدت المملكة العربية السعودية اعتداءات إرهابية خطيرة من قبل بعض الفئات الضاله والتي من بينها المراكز السكنية للأجانب في المملكة العربية السعودية ومنها التفجيرات الآثمة في ثلاثة مجمعات سكنية في شرق الرياض وبعدها التفجير الآثم في مدينة الرياض بمجمع المحيا ، وقتل ثلاث أجانب بالمدينة المنورة وكان آخرها القبض على ثلاث خلايا إرهابية كانت تنوى القيام بأعمال إرهابية فى موسم الحج الحالي ١٤٢٨هـ لولا فضل الله في القبض عليهم قبل القيام بذلك ثم يقظة رجال الأمن لحدث ما لا يحمد عقباه .

كل هذه التفجيرات والمحاولات تعكس فكراً متطرفاً لدى مجموعة من الشباب الذين يحملون فتاوى مستوردة من رموز فكرية مضللة وخارجة عن تعاليم الدين الإسلامي التي تدعو إلى التسامح وقبول الآخر. إن هذه البدهيات المعلومة من دين الإسلام ومن تاريخه تدحض الغلاة الذين يبيحون اليوم دماء المسلمين باسم إقامة دولة الإسلام ، على الرغم من أنهم – علموا أو جهلوا – يناصرون بمنهجهم العليل أكذوبة المنصرين والمستشرقين القائلة : إن الإسلام انتشر بالسيف .

كما أكد صاحب السمو الملكي ولي العهد ذلك بقوله: " إن الشعب السعودي الذي ارتضى القرآن منهجا والشريعة أسلوب حياة، والتف حول قيادته التي التفت حوله لن يسمح لعدد قليل من المفسدين في الأرض بسفك الدماء البريئة التي عصمها الله إلا بالحق، وترويع الأطفال والنساء ، وسوف يكون الشعب السعودي كله لا قوى الأمن الباسلة وحدها في مواجهة القتلة المجرمين "(عبدالرحمن بن سليمان الخليفي ٢..٤م ، ٤)

غير أن موقف المجتمع بمختلف فئاته والمعارض لهذه الضلالات ، لا يلغي الحاجة إلى البحث في العوامل التي أسهمت في نشأة تيارات العنف المنتسبة إلى الإسلام في عصرنا ، ولا يلغي الحاجة أيضا إلى التعرف علي دور المؤسسات المختلفة ومنها مؤسسات التعليم العالي في نشر الوعي بخطورة تلك المشكلة علي المجتمع .

ومن ثم فإن الدراسة الحالية تعد محاولة لاستعراض دور مؤسسات التعليم العالي والجامعي في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف بأشكاله الحديثة التي أصبحت تهدد كل أفراد المجتمع على اختلاف أماكنهم ومسؤولياتهم.

من كل ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما مفهوم الإرهاب ؟ وما الاتجاهات والنظريات الحديثة المفسرة له والأسباب الاجتماعية لبروز العنف والإرهاب في المجتمع السعودي؟

٢. ما التحديات المحلية والاقليمية والعالمية التي تواجه التعليم العالي بالمملكه العربية السعودية والتي تحد من دوره في مكافحة العنف و الإرهاب؟

٣. ما التوجهات المستقبلية لتفعيل دور مؤسسات التعليم العالي في مواجهة تلك الظاهرة؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية الي تحقيق الاهداف الاتية :

- محاولة تحديد مفهوم العنف والارهاب .
- دراسة الاسباب الاجتماعية لبروز العنف والارهاب في المجتمع السعودي .
- تحديد التحديات التي تواجه التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية والتي تحد من دوره في مكافحة العنف والارهاب .
- تقديم رؤية مستقبلية حول كيفية تفعيل مؤسسات التعليم العالي للقيلم بدورها تجاه تلك القضية .**أهمية الدراسة**

لم تعد قضية الإرهاب والعنف مسؤولية رجالات السياسة والأمن وحدهم وإنما يجب أن تشارك في تلك القضية جميع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، وتعد إسهامات مؤسسات التعليم العالي والجامعي في تلك القضية من الإسهامات الهامة وذلك لأهمية

الدور المنوط بتلك المؤسسات من جوانبها الثلاث البحثية والتعليمية وخدمة المجتمع المحلي والمساهمة في حل قضاياه .

وبالتالي ترجع اهمية الدراسة الحالية الي محاولة الباحث وضع رؤية مستقبلية لمؤسسات التعليم العالي والجامعي للمساهمة بشكل فعال في مساعدة المجتمع في حل ما يواجهه من عقبات في طريق التنمية . لذا فإن استعراض دور مؤسسات التعليم العالي في مقاومة الإرهاب والعنف أصبح أمراً ضروريا في الوقت الحاضر لما تمثله تلك المؤسسات من ثقل حيوي في بناء وثقافة المجتمع وبما يمثله ذلك الثقل من أهمية في استقرار البلاد .

ومن هنا فإن اهمية الدراسة الحالية تتلخص في النقاط الاتية :

١. توجيه الاهتمام العلمي لدراسة الظواهر الاجتماعية في مجال العنف والإرهاب بهدف الكشف عن الاساليب المنهجية والعلمية اللازمة لمواجهة جرائم العنف والإرهاب .
٢. إثراء البحث العلمي الاجتماعي في مجال العنف والإرهاب ليسهم في إضافة علمية للمكتبة العربية والسعودية وبالذات المكتبة الأمنية والتربوية التي تحتاج إلى مثل هذه الدراسات .
٣. تحديد الاساليب العلمية لمواجهة ظاهرة جرائم العنف والإرهاب تخطيطا وتنفيذا .
٤. استخدام المنتج العلمي الاجتماعي في توجيه المؤسسات الاجتماعية لترشيد القرار في مواجهة جرائم العنف والإرهاب والتعرف على الاساليب الفعالة في مواجهتها .
٥. يؤدي الكشف عن الآثار المترتبة عن جرائم العنف والإرهاب إلى الوقاية من مخاطرها فالوقاية خير من العلاج وهو ما يدعم الاستقرار والأمن الاجتماعي .
٦. توجيه عملية التنشئة الاجتماعية والاهتمام بالشباب والتربية السليمة التي تتأسس على الخلق القويم ،لتحقيق الاستقامه والوسطية

٧.التعرف علي الوسائل والسبل التى تمكن مؤسسات التعليم العالي والجامعي من مواجهة تلك الظاهرة .

البحوث والدراسات السابقة:

اطلع الباحث على العديد من الدراسات والبحوث التي تتناول الإرهاب و النظرة الشرعية له وسوف نستعرض بعضاً منها مقسمة على المحاور التالية :

- المحور الاول : الدراسات التى تناولت حقيقة العنف الإرهاب :

استعرض الباحث في هذا المحور دراسات كل من محمد بن علي الهرفي بعنوان "مفاهيم الإرهاب والعنف واختلاف وجهات النظر حولها: ، حيث توصلت الدراسة الى إن اختلاف المفاهيم حول تحديد معنى الإرهاب يرجع لممارسات السياسة الخاطئة التي تمارسها بعض الدول بمنطق القوة والاستعلاء باحثة عن مصالحها الذاتية على حساب الآخرين ، ولقد تبنت الدراسة المفهوم الصادر من الأمم المتحدة وما أكدته قبلها الشرائع السماوية وبعدها المنظمات الإسلامية وهذا ما أكدته دراسة صالح بن غانم السدلان ،أسباب الإرهاب والعنف والتطرف ٢٠٠٤م وعلى نفس المنوال سارت دراسة محمد الحسيني مصيلحي بعنوان الإرهاب : مظاهره وأشكاله وفقاً للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ٢٠٠٤ م ، ودراسة عبدالرحمن بن معلا اللويحق بعنوان الإرهاب والغلو (دراسة في المصطلحات والمفاهيم) ٢٠٠٤م ، ودراسة مطيع الله بن دخيل الله الصرهيد الحربي بعنوان حقيقة الإرهاب المفاهيم ، والجذور ،٢٠٠٤م ودراسة عبدالرحمن بن جميل بن عبدالرحمن قصاص ،الإرهاب ومرادفاته من البغي والإفساد في ضوء آيات الكتاب،٢٠٠٤م.

- المحور الثاني :الدراسات التى تناولت الإرهاب والعنف من حيث التاريخ و الأسباب و النتائج :

استعرض الباحث في دراسات هذا المحور دراسة كل من ناصر بن عبدالكريم العقل،الغلو

:الأسباب العلاج٢٠٠٤م، ودراسة محمد الهواري ،الإرهاب : المفهوم والأسباب وسبل العلاج٢٠٠٤م، ودراسة عبدالله بن محمد العمرو أسباب ظاهرة الإرهاب في المجتمعات الإسلامية : رؤية ثقافية،٢٠٠٤م ودراسة أسماء بنت عبدالعزيز الحسين، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف دراسة تحليلية٢٠٠٤م ، إلى أسباب ظاهرة العنف والارهاب عامة وفي المملكة خاصة،ومن تلك الاسباب (الأسباب الاقتصادية الاجتماعية،غياب العدالة الاجتماعية، الظروف السياسية، تضييق دائرة الشورى والديمقراطية أو انعدامها ،أزمة التعليم ومؤسساته ، الفراغ الفكري والفهم الخاطئ للدين ، التشدد والغلو في الدين ،سياسات الهيمنة الأجنبية والإرهاب الأمريكي الإسرائيلي)

- المحور الثالث : الدراسات التى تناولت النظرة الشرعية للعنف والإرهاب :

استعرض الباحث في هذا المحور دراسات كل من حسن بن إدريس عزوزي قضايا الإرهاب والعنف والتطرف في ميزان القرآن والسنة٢٠٠٤م ودراسة محمد علي إبراهيم ،الإرهاب والعنف والتطرف في ميزان الشرع٢٠٠٤م، ودراسة يوسف بن عبدالله الشبيلي،فقه الخلاف وأثره في القضاء على الإرهاب ٢٠٠٤م، ودراسة رقية بنت محمد المحارب،الإرهاب والعنف والتطرف في الكتاب والسنة ،٢٠٠٤م ، ودراسة عبدالله بن الكيلاني الأوصيف ،الإرهاب ، والعنف ، والتطرف في ضوء القرآن والسنة ٢٠٠٤م الي ان مظاهر التطرف والعنف لم تكن مقبولة أبداً في الإسلام على مر التاريخ، لأن من طبيعة الإسلام أنه (وسط بين التضييق والتساهل).

- المحور الرابع : الدراسات التى تناولت كيفيةالتعامل مع الإرهاب والعنف والتطرف :

استعرض الباحث في هذا المحور دراسة كل من صالح بن بكر الطيار ،الإرهاب والمواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب ٢٠٠٤م، ودراسة عبدالمقصود محمد سعيد خوجه ،التعامل مع الإرهاب والعنف والتطرف٢٠٠٤م ودراسة سارة صالح

عيادة الخمشي ، دور التربيـــة الأسريـــة في حماية الأبناء من الإرهاب،٢٠٠٤م ، ودراسة سهيلة زين العابدين حمّاد ،مسؤولية الأسرة في تحصين الشباب من الإرهاب٢٠٠٤م ، ودراسة عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف ،دور المدرسة في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف٢٠٠٤م ، حيث أشارت تلك الدراسات إلي كيفية التعامل والتعاطي مع تلك الظاهرة والمؤسسات المختلفة التي يجب أن تقوم بدور تجاه تلك القضية مثل الاسرة والمدرسة والعلماء والبيت وغيرها من المؤسسات التربوية .

منهج البحث:

يقصد بالمنهج تلك الطرق والأساليب التى تستعين بها فروع العلم المختلفة فى عملية جمع البيانات واكتساب المعرفة (*عبد الهادى الجوهري* ،١٩٨٢م،١١٨)، من الميدان ولكل ظاهرة أو مشكلة بعض الخصائص التى تفرض على الباحث منهجاً معيناً لدراستها، وفى هذه الدراسة سوف يستعين الباحث بالمنهج الوصفى التحليلي والذي يهدف إلى وصف الظاهرة محل الدراسة وتشخيصها والقاء الضوء على مختلف جوانبها وجمع البيانات اللازمة لها مع فهمها وتحليلها من أجل الوصول إلى المبادئ والقوانين المتصلة بظواهر الحياة والعمليات الاجتماعية الاساسية والتصرفات الانسانية (*محمد شفيق* ،١٩٩٢م،١١٢) وعليه فقد استخدم الباحث المنهج الوصفى وذلك لوصف وتشخيص ظاهرة البحث بهدف لفت النظر إلى أبعاد هذه المشكلة والعواقب المترتبة عليها، بمعنى وصف المفاهيم والأطر المعرفية والفلسفية الخاصة بظاهرة الإرهاب.

ولكي يتحقق ذلك تسير الدراسة الحالية وفقا للخطوات التالية:

الخطوة الأولي :الإطار العام للبحث ويتضمن مشكلة البحث ،وأهدافه ، والمنهج المستخدم والمصطلحات.

الخطوة الثانية : دراسة تحليلية لثقافة العنف والإرهاب وأشكالها التدميرية .

الخطوة الثالثة :الأسباب الاجتماعية لبروز العنف والإرهاب في المجتمع السعودي .

الخطوة الرابعة: التحديات التي تواجه التعليم العالي بالمملكه العربية السعودية والتي تحد من دوره في مكافحة العنف و الإرهاب.

الخطوة الخامسة :التوجهات المستقبلية للارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لمواجهة ظاهرة العنف والإرهاب.

المبحث الأول دراسة تحليلية لثقافة العنف والإرهاب وأشكالها التدميرية :

يجمع كل الذين كتبوا عن ظاهرة الإرهاب على أن هناك صعوبة بالغة تكتنف هذا المصطلح ، وبالتالي يصبح الحديث عن إيجاد تعريف محدد له أمراً مستحيلا ، ومرد هذه الصعوبة إلى طبيعة الأعمال الإرهابية واختلاف نظرة الدول لمثل هذه الأعمال ، فما يراه بعضهم إرهابا يراه الآخر عملاً مشروعاً والعمل الذي يصنف إرهابا لدى بعض الأفراد أو الدول يراه آخرون حقا مشروعاً لمن قام به حسب الاتفاقيات الدولية وقوانين الأمم المتحدة وحقوق الإنسان المتفق عليها . هذا الاختلاف الواضح في تعريف الإرهاب مثل مشكلة واضحة أمام الباحثين على اختلاف تخصصاتهم واهتماماتهم الفكرية

هذه الإشكالية التي لازمت مصطلح الإرهاب جعلت بعض المؤلفين يضعون له أكثر من مائة تعريف وذلك ما بين عامي ١٩٣٦ – ١٩٨١م وهذا يؤكد صعوبة وضع تعريف محدد لذلك المصطلح كما يؤكد كذلك مقولة أن محاربة الإرهاب أسهل من تعريفه(حسين شريف ، ص٢٣).

وبالبحث عن المعنى اللغوي لكلمة "إرهاب" في اللغة العربية، نجد أنها كلمة من أرهبه أي أخافه، وأقرها المجمع اللغوي من الفعل "رهب" أي خاف، والإرهابيون لفظ يطلق على الذين يسلكون سبل العنف والقوة لتحقيق أهدافهم (المعجم الوجيز، ١٩٩.م ،٣٢). وعليه فالإرهاب في اللغة هو الإفزاع والإخافة ، يقال : أرهبه ، ورهبه أي أخافه (لسان العرب،١٩٥٥م،٤٣٦) .

وتطلق كلمة "إرهاب" للدلالة على أي فعل يتضمن إحداث خلل في الوظائف العامة للمجتمع، وينطوي تحتها ألوان متعددة من العنف ابتداء من عمليات اختطاف الطائرات في الفضاء إلى إلقاء القنابل بلا تمييز، إلى عمليات الاختطاف ذات الطابع السياسي،

والاغتيال، وحوادث القتل باسم الدين وإتلاف الملكيات العامة ، أي أنه تهديد باستعمال العنف المدمر لتحقيق غاياته السياسية والدينية، ويستخدم في إحداث تأثير معنوي أكثر منه مادي.(إريك موريس ،١٩٩١، ٥٣).

أي أن الإرهاب هو العنف المنظم بمختلف أشكاله أو حتى التهديد باستخدامه والموجه لدول ما أو مجموعة من الدول ،أو جماعة سياسية ،أو عقائدية على يد جماعات لها طابع تنظيمي بهدف محدد هو إحداث حالة من التهديد والفوضى لتحقيق السيطرة على هذا المجتمع أو التقليل من هيبة القائمين عليه (*محمد دعبس* ، ٩).

ومنهم من يعرفه على أنه " محاولة فرد أو مجموعة من الأفراد أو الجماعات ، فرض رأي أو فكر أو مذهب أو دين أو موقف معين من قضية من القضايا ، بالقوة والأساليب العنيفة ، على أناس أو شعوب أو دول ، بدلا من اللجوء إلى الحوار والوسائل المشروعة الحضارية ، وهذه الجماعات أو الأفراد تحاول فرض هذه الأفكار بالقوة لأنها تعتبر نفسها على صواب والأغلبية مهما كانت نسبتها على ضلال ، وتعطي نفسها حق الوصاية عليها تحت أي مبرر " (*عبد الستار الطويلة* ١٩٩٣، ٥٢) .

وعرفت الموسوعة السياسية الإرهاب بأنه : " استخدام العنف– غير القانوني– أو التهديد به أو بأشكاله المختلفة ؛ كـــالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف وغيره بغية تحقيق هدف سياسي معين .وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية " (*عبد الوهاب الكيالي وآخرون* ،١٩٩٥) .

وعرفته إحدى الدراسات بأنه " منهج أو نظام ، تحاول من خلاله مجموعة منظمة ، أو طرف معين ، جذب الانتباه إلى أهدافها ، أو تجبر الطرف الآخر بتقديم تنازلات وفاء

بأهدافها ، بواسطة الاستخدام المنظم والمقصود للعنف "(حسين شريف ،١٩٩٧، ٢٧) .

وبعد استعراض تعريفات العنف والارهاب يمكن استخلاص مايلي :

ـ أن الإرهاب مصطلح يصعب إيجاد تعريف جامع له، خصوصاً أنه يتأثر مفهومه بالمضامين الأيديولوجية والمعايير الحضارية والسياسية التي تؤدي دوراً واضحاً في نسج حدوده ومفهومه. إلا أنه في الغالب يستخدم بوصفه مصطلحاً مرادفاً للعنف، ولكن العنف أكثر شمولية من الإرهاب؛ حيث إنه غالباً ما يفرز العنف إرهاباً.

ـ أن الدراسة الحالية سوف تتبنى تعريف الإرهاب الذي يؤكد على انه "محاولة يقوم بها فرد أو مجموعة أفراد ينتمون لجماعة أو تنظيم معين، تحت قيادات محددة تعمل على بث الرعب وإحداث الخراب باستخدام العنف بكل أشكاله المعنوية والمادية ضد الممتلكات العامة والخاصة والأشخاص سواء كانوا مواطنين عاديين أو كانوا ممثلين للسلطة التي تعارض أهداف هذه الجماعة أو التنظيم ويعتمدون في عملياتهم الإرهابية على مجموعة من الأسباب" وذلك لانها تنطلق من اهداف تربوية وتعليمية وتثقفية .

ـ يرى كثير من الباحثين والمؤرخين أن الإرهاب ظاهرة قديمة قدم العلاقات الإنسانية على وجه الأرض ، فهي ترتبط بوجود علاقات اجتماعية بين بني البشر ،كما أن هذه الظاهرة ترتبط بمدى التمسك بمنظومة القيم والأخلاق والتعاليم النبيلة في علاقة عكسية تماما ؛ فكلما ازداد تمسك أفراد المجتمع بمنظومة القيم والأخلاق والتعاليم النبيلة كلما قلت هذه الظاهرة في المجتمع ، وكلما نقص تمسك أفراد المجتمع بتلك المنظومة كلما ازدادت هذه الظاهرة (عبد الرحمن بن سليمان المطرودي،٢٠٠٣م) .

ـ ينطلق العنف من تصور خاطئ لدى الفرد والفكرة الاساسية لدى القائمين على أعمال العنف تنحصر في أن الكل صغير وهو الأكبر،متوهماً ان الكل ضعيف الإدراك ويجب أن يفرض سيطرته على الجميع ليحقرهم ويجور عليهم ويمارس استعلاءه عليهم، وبالتالي تنحصر أفعاله في التصرف بنزعة الفردية في أمور حياته.

ـ أن الإفراط في النزعة الفردية والمبالغة في الطمع باكتساب النفوذ السياسي من شأنهما أن يضعفا تماسك المجتمع، مما يؤدي إلى إضعاف المجتمع المدني، والإفراط في الفردية يضعف المجتمع المدني أو يؤخر نشوءه، لأن هذا الإفراط ينطوي على الإفراط في الانطلاق الفردي بينما يتضمن الانتماء إلى المجتمع المدني التقيد ببعض القيود المتأصلة في هذا المجتمع من قبيل مراعاة قيم اجتماعية وقانونية، ومن قبيل قبول مفاهيم التعاقد والتعاضد والتكافل على المستوى الاجتماعي (*تيسير الناشف* ،٢٠٠٣م٢٥٩).

الآثار المترتبة على أعمال العنف والإرهاب :

ليس للإرهاب أثر واحد إيجابي ، وإنما جميع آثاره سيئة سلبية ، وهي كثيرة جداً ، منها على سبيل العرض لا الحصر (*يحيى بن موسى الزهراني،١٤٢٦هـ،١٤-٢*).

١. قتل النفس المعصومة .
٢. تدمير الاقتصاد .
٣. العقد النفسية .
٤. التدخل الأجنبي لحماية المصالح الخاصة .
٥. زعزعة الأمن.
٦. انتشار الفوضى.
٧. صرف موارد الدولة إلى تعزيز الأمن .

٨. ظهور الطوائف الدينية وتفشيها .

٩. مضايقة الناس في الشوارع من قبل رجال الأمن بسبب ازدياد نقاط التفتيش .

١٠. تدمير مقدرات الوطن والبنى التحتية .

١١. منع الإعانات للفقراء والمحتاجين داخل البلاد وخارجها .

١٢. ضعف الدعم الخيري للجمعيات الخيرية .

١٣. الإساءة لأهل الصلاح والتقى.

١٤. تغيير المناهج الدينية بما يوافق الأهواء.

١٥. ظهور فتنة الخوارج والتكفير .

١٦. تفكك المجتمع ما بين مؤيد ومعارض .

١٧. الزج بالدولة لمواجهة الدول التي قتل ضحاياها في العمليات الإرهابية .

١٨. إيجاد ثغرات اصطاد فيها المعارضون للحكم الإسلامي في بلاد الحرمين .

١٩. إغلاق باب الجهاد ونصرة قضايا المسلمين العادلة في كل مكان.

٢٠. وضع البلاد تحت المجهر من قبل الأعداء الذين يتربصون بها الدوائر.

٢١. إغلاق باب الدعوة إلى الله .

٢٢. إساءة الظن بالإسلام والمسلمين .

٢٣. كثرة الفقراء والمحتاجين من أهالي الشهداء الذين قتلوا بلا ذنب .

٢٤. انتشار الجريمة.

٢٥. القتل في الأشهر الحرم .

المبحث الثاني: الأسباب الاجتماعية لبروز العنف والإرهاب في المجتمع السعودي:

مما لا شك فيه أن لتطور جرائم العنف والإرهاب وتفاقمها وارتفاع معدلاتها عوامل ودوافع متعددة، (زهير حطب ،١٤١٩هـ،٧٦) . وتختلف تلك الدوافع والعوامل من مجتمع لآخر ، ومن شخص لآخر ، ويخضع ذلك لعدة عوامل منها (عوامل طبيعية : مثل المناخ والطقس ، وعوامل اجتماعية : مثل الأسرة والمدرسة والعمل ومجموعة الرفاق ، أو عوامل ثقافية : مثل التعليم ووسائل الإعلام، أو عوامل اقتصادية: مثل الفقر والبطالة والتقلبات الاقتصادية) (معجب الحامد ،١٤٢١هـ ،٩).

ويمكن تقسيم الدوافع التى تدفع الفرد الي القيام بعمال ارهابية إلى نوعين هما:- (فوزية عبد السلام ،١٩٩٥م، ٣٤):

- دوافع ناتجة من عوامل فردية مثل الوراثة والسلالة والجنس والأمراض والتكوين العضوي والنفسي للفرد .
- دوافع خارجية ناتجة عن خلل في التركيب الاجتماعي لشخصية الإنسان ، وتحيط به وتؤثر في تكوين شخصيته وتحديد أهدافه وتوجيه سلوكه.

وتختلف النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي نظراً لاختلاف المجتمعات واختلاف الدوافع والعوامل ولا يمنع ذلك من وجود قاسم مشترك وخطوط التقاء بين تلك النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي في جوانب كثيرة

ومن خلال تأمل الباحث ودراسة كثير من الدوافع والعوامل لظاهرة العنف والإرهاب في المملكة العربية السعودية يتضح لنا تعدد الاتجاهات والمدارس الفكرية التي تناولت

دراسة أسباب ظاهرة الإرهاب ، ولكنها تتفق في القول بأن ظاهرة الإرهاب مركبة معقدة ولها أسباب كثيرة ومتداخلة ، بعضها واضح وطاف فوق السطح ، والبعض الآخر خفي غائص في الأعماق ، وبعضها عام على المستوى الدولي ، والبعض الآخر على المستوى المحلي في كل دولة ، ولعل من المناسب أن نورد أهم تلك الأسباب والدوافع المؤدية إلى ارتكاب العنف والإرهاب في المملكة العربية السعودية وهي على النحو التالي :

١. الانحراف العقدي:

لا يخفى أهمية البناء العقدي والسلوكي والتربوي والاجتماعي في سياسة المنع والوقاية ، وما يشكله من ضرورة فائقة في تحصين الفرد ومن ثم الأسرة والمجتمع، والسلوك المنحرف بصفة عامة . وضعف الوازع الديني دليل واضح على ضعف ذلك البناء لدى الفرد ، وهناك وظيفة مهمة يضطلع بها الدين وهذه الوظيفة تتمثل في ضبط السلوك الإنساني من الانحراف ، وهو بهذه الوظيفة يكمل بقية دور المؤسسات الأخرى في المجتمع ، ودلت عدد من الدراسات والبحوث الميدانية على وجود ارتباط وثيق بين مستوى التدين والسلوك المنحرف والعلاقة بينهما ، والتي أظهرت أنه بقدر تدين الإنسان يقل سلوكه المنحرف ، وبالعكس كلما قل تدين الفرد انحرف نحو الجريمة وتلبس بها بشكل أكثر(*عبد المجيد سيد منصور* ،٢٠٠٢م،٣٦) .

وبالتحليل العقائدي المتعمق لممارسي العنف والتطرف في المملكة العربية السعودية حسب ما نشرته وزارة الداخلية من معلومات عنهم وحسب اعترافاتهم في الأشرطة التي تبثها وسائل الإعلام السعودية يلحظ أن هناك خصائص مشتركة في الوازع الديني تجمع هؤلاء الشباب الذين يحملون الفكر المتطرف والمتسم بروح التدمير والتخريب وهذه الخصائص يمكن التحدث عنها على النحو الآتي(*عبد المجيد سيد منصور* ،٢٠٠٢م،٣٦):

- القابلية للإيحاء فالملحوظ من اعترافاتهم أنهم استقوا الكثير من المعلومات من بعض الرموز الدينية خارج الوطن دون مناقشة أو تمحيص وإنما اعتبروها مسلمات غير قابلة للنقاش. هذه القابلية للإيحاء ضرورية لتشكيل إرادة السلوك الإجرامي لدى الأشخاص على مستوى الممارسة

- المرور بدروس أيديولوجية ذات محتويات معنوية تهدف إلى إقصاء الآخرين وتكفيرهم وقد لاحظنا أن الغالبية منهم اعترفوا بأنهم يتلقون دروساً من رموز دينية خارج الوطن تتميز بالرغبة في العنف والتدمير .

٢. التصدع الأسري:

تعد الأسرة الركيزة الأساسية والنواة الأولى التي يقوم عليها المجتمع، ولذلك كان للأسرة من الرعاية والعناية الشيء الكثير ولها دورها الرائد في استقامة السلوك وضبط تصرفات الأفراد ولا ريب أن التصدع الأسري والتفكك الذي قد يحدث لا يخلو من حالتين:

إما اضطراب في البناء وإما قصور في الأداء الوظيفي ، وكلاهما له ضرره البالغ وأثره المتعدي على المجتمع وقد تعددت النظريات المعاصرة التي تحاول تفسير التفكك الأسري ومدى ارتباطه بجريمة العنف والإرهاب ، ومن هنا ظهرت أهمية الأسرة كأداة ضابطة للسلوك والضبط الاجتماعي ، وتكمن أهمية الأسرة في كونها تقوم بوظائف أساسية في المجتمع وتشمل : التنشئة الاجتماعية والتعاون الاقتصادي والحفاظ على النسل والإشباع الجنسي، وهذه الوظائف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تؤدي إلى تحقيق التوازن والاستقرار في المجتمع وأي تغيير يحدث في تلك الوظائف سيؤدي إلى تأثير على بقية أجزاء المجتمع انطلاقا من تشبيه المجتمع بالكائن الحي .

وتعد الاسرة أساس تثبيت التكوين الفطري عند الإنسان { كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو يمجسانه أو ينصرانه } (البخاري القدر (٦٢٢٦) ، مسلم القدر (٢٦٥٨) ، الترمذي القدر .(٢١٣٨) ، أبو داود السنة (٤٧١٤) ، أحمد (٣٤٧/٢ ، ٣٩٣/٢ ، ٤٨١/٢) ، مالك الجنائز (٥٦٩) . فأي انحراف أو قصور في التربية يكون الشرارة الأولى التي ينطلق منها انحراف المسار عند الإنسان ، والفهم الخاطئ للدين يؤدي إلى خلق صورة من الجهل المركب ، ويجعل الفرد عرضة للانحراف الفكري والتطرف في السلوك ، وتربة خصبة لزرع بذور الشر وقتل نوازع الخير ، بل ومناخا ملائما لبث السموم الفكرية من الجهات المغرضة ، لتحقيق أهداف إرهابية .

٣. وسائل الاعلام:

تقوم وسائل الإعلام بدور بارز ومهم في حياة الشعوب ، غالبا ما يعبر عن ضمير المجتمع ويرسم الكثير من ملامحه وتصوراته وتطلعاته ، وقد تنوعت وسائل الأعلام ما بين مرئية ومقروءة ومسموعة وشبكات انترنت وغيرها من الوسائل، إن وسائل الأعلام ما هي إلا وعاء ينضح بما فيه فإذا كانت البرامج ملوثة وتصادم المجتمع في ثوابته وقيمه وأخلاقه فهي تعطي نتائج ذات مردود سلبي بل تخلق فرصا للجريمة والسلوك ، ومن خلال البث الفضائي وما تبثه المحطات العربية والأجنبية وما تحمله من عقائد مختلقة باطلة وفكر منحرف وما تعرضه من برامج وأفلام مخلة بالحياء والأدب في الغالب الأعم اثرت على المجتمع السعودي إذ نقلت للمجتمع جملة من المفاهيم والأفكار والسلوكيات التي لا يسلم بها ، ولا تخلو من انحراف ، خاصة لدى فئة الشباب والأطفال والنساء ، والواقع أنه ليس بالمقدور التصدي لهذا الغزو الفضائي إلا من خلال التحصين لدى الناشئة والشباب و تقوية نوازع الخير في نفوسهم وتربيتهم التربية الإسلامية الصحيحة التي تجعلهم على قدرة

ومعرفة لتمييز الخطأ من الصواب والنافع من الضار (حسن شحاتة سعفان ، ١٩٦٦م) (حسين شريف ، ١٩٩٧) .

فالعمل على تشويه صورة الإسلام والمسلمين أمر معروف عبر التاريخ ، وهو يشتد ويضعف وفق ضعف المسلمين وقوتهم ، إلا أن سعير هذه الحملة أصبح – اليوم – أقوى وأشد شراسة من أي وقت مضى ، وأصبح أكثر انتشاراً بما أتيح له من أدوات البث المباشر واساليبه الحديثة . وقد تداعت له أمم الشرق والغرب بعد أن انتهت الحرب الباردة بينهم ، واتفقوا على أن العدو الأوحد هو الإسلام ، ومن ثم ركزوا حملاتهم الإعلامية لتشويه صورة الإسلام والمسلمين ، ليس فقط في عيون المسلمين أنفسهم لكن في عيون غير المسلمين أيضا .

٤. ارتفاع معدلات البطالة:

من أبرز المشكلات المعاصرة التي أصبحت تشعر بها المملكة في السنوات الأخيرة ما يسمى بالبطالة ، والمقلق ارتفاع معدلاتها وتفاقم نسبتها ، حتى أصبحت محل دراسة وتحليل واهتمام الكثير من الدوائر العلمية وصناع القرار .

وهناك تلازم بين الجريمة والبطالة ، وتعتبر من أهم الدوافع والعوامل التي تدفع الكثيرين إلى ارتكاب الجرائم ، ولقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن كثرة وقت الفراغ والبطالة قد تشكل مستقبلا أحد دوافع ارتكاب الجريمة حيث تبين من خلال استطلاع أجري على مجموعة من السجناء لاستطلاع آرائهم ودوافع الجريمة لديهم فأتضح أن نسبة ٧٩,٣% من السجناء تعتبر البطالة عاملا مهما بالنسبة إليه بينما أعرب ما نسبته

١٢,٥% أنه ليس بالضرورة أن تؤدي البطالة إلى الجريمة حيث أن هناك من هو عاطل عن العمل ولكنه غير عنيف (*مجدي المتولي* ،١٩٩٥م، ٤٣)

فالعامل الاقتصادي من العوامل الرئيسة في خلق الاستقرار النفسي لدى الإنسان ؛ فكلما كان دخل الفرد يفي بمتطلباته ومتطلبات أسرته ، كلما كان رضاه واستقراره الاجتماعي ثابتا ، وكلما كان دخل الفرد قليلا لا يسد حاجته وحاجات أسرته الضرورية ، كلما كان مضطربا غير راض عن مجتمعه ، بل قد يتحول عدم الرضا إلى كراهية تقود إلى نقمة على المجتمع ، خاصة إن كان يرى التفاوت بينه وبين أعضاء آخرين في المجتمع مع عدم وجود أسباب وجيهة لتلك الفروق ، إضافة إلى التدني في مستوى المعيشة والسكن والتعليم والصحة ، وغيرها من الخدمات الضرورية التي يرى الفرد أن سبب حدوثها هو إخفاق الدولة في توفيرها له بسبب تفشي الفساد الإداري ، وعدم العدل بين أفراد المجتمع(*عبد الرحمن بن سليمان المطرودي* ،٢٠٠٣م،٢٥) .

هذه الحالة من الإحباط والشعور السلبي تجاه المجتمع يولد عند الإنسان حالة من التخلي عن الانتماء الوطني وزيادة الكراهية للمجتمع وعدم احترام ذلك الوطن والمواطن الذين يرى أنهما لم ينصفاه ولم يعطياه حقه ، وأن الحكومة لم تقم بالواجب نحوه في سد معاناته ومعالجة فقره وعوزه ، ولهذا يتكون لديه شعور بالانتقام والانخراط في تلك الفئات الضاله .

وتعد ظاهرة البطالة من الظواهر التي لا تخلوا منها دولة ، سواءً المتقدمة أو النامية، وبالتالي ليست البطالة سبباً لإزهاق الأنفس ، وتحطيم الممتلكات ، وتدمير المقدرات .فإذا لم تستطع الدولة إيجاد وظيفة لكل فرد لأسباب اقتصادية وسياسية تمنع إيجاد وظيفة لكل مواطن ، فهناك أموراً أخرى يمكن للشباب أن يعملوا بها ، كالأعمال الحرة ، والعمل في الشركات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، والعمل في المحلات التجارية ، وإن

الراتب زهيداً نوعاً ما ، فعمل كان براتب خير من جلوس بلا دراهم ، ومن ثم يتدرج الشباب حتى تتوفر الفرص الوظيفية الملائمة ، والدولة لن تألوا جهداً حيال هذا الموضوع .

٥. أصدقاء السوء:

ظهرت عدة نظريات ودراسات تؤكد دور الرفاق في التأثير على اتجاه وسلوك الفرد وطبيعة تصرفاته ومن تلك النظريات التي وجدت صدى " نظرية المحاكاة والتعليم أو الإيحاء " و " نظرية الاختلاط التفاضلي " حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن هناك علاقة وثيقة وارتباطا كبيرا بين الاختلاط والجريمة .

ودلت جملة من الدراسات الميدانية التي أجريت على المجتمع السعودي على أثر الرفاق والأصحاب على السلوك خاصة لدى الأحداث ، فقد أجرى أحد الباحثين دراسة بمدينة جدة عام ١٩٨٤م بعنوان" الأحداث والسلوك المنحرف وتم تطبيق الدراسة على نزلاء دار الملاحظة وكان نتائجها : أن نسبة ٥٠% من الأحداث والنزلاء يقضون أوقات فراغهم مع أصدقائهم ، وهذا بالتالي يتيح الفرصة لتبني وتعلم السلوك المنحرف وقد أفادت النتائج أن نسبة من لهم أصدقاء من الحي الذي يقطنون فيه معهم وهم موجودون داخل الدار (دار الملاحظة) حاليا بلغت ٤٣% وهذا فيه دلالة واضحة على ارتباط السلوك المنحرف بجماعة الرفاق فلو لم يكن هناك ارتباط لما كان هناك أصدقاء بالحي (معجب الحامد ،١٤٢١هـ).

٧-عدم وجود قنوات للحوار في المؤسسات التربوية :

يعد الحوار أصلاً من الأصول التي يؤكدها الإسلام سواء بين المسلمين أنفسهم مهما كانت مستوياتهم أو انتماءاتهم أو جنسهم . أو بين المسلمين والآخرين . ولا جدال على أهمية أن يسود الحوار ويكون جزءاً من الحياة اليومية في المجتمعات الإسلامية سواء في المدارس والجامعات أو في المنازل أو غير بوابات الثقافة والإعلام من تلفزيون وإذاعة وصحافة أو غيرها من الوسائط الأخرى .

ولقد أشار الطويلة في تعريفه للارهاب بانه محاولة فرد أو فئة ضاله بفرض رأي أو فكر أو مذهب أو دين أو موقف معين من قضية من القضايا ، بالقوة والأساليب العنيفة ، على أناس أو شعوب أو دول ، بدلا من اللجوء إلى الحوار والوسائل المشروعة الحضارية ، وهذه الجماعات أو الأفراد تحاول فرض هذه الأفكار بالقوة لأنها تعتبر نفسها على صواب والأغلبية مهما كانت نسبتها على ضلال ، وتعطي نفسها وضع الوصاية عليها تحت أي مبرر " (*طارق بن علي الحبيب* ،٢٠٠٣ م) .

ولذا فلا غرابة من المطالبة في أن يكون الحوار جزءاً من حياة الطلاب اليومية في جميع المؤسسات التعليمية لأن تعويد الطلاب على الحوار في تلك المؤسسات يؤهلهم لمزاولة الحوار حين يكبرون ومن ثم تكون لديهم مهارات الحوار المناسبة بل ويكونون مهيئين نفسياً وذهنياً لمحاورة الآخر حتى وإن اختلف معهم ويكفينا قول الله تعالى "**ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن**" (سورة النحل اية ٢٥) ،ومن الملاحظ أن التعليم في معظم مؤسسات التعليم العالي بالمجتمع السعودي يقوم على ما أسميه التعليم وليس على التعلم ، فالطالب يحفظ المعلومة حتى يتم استردادها منه وقت الامتحان وبذا فالطالب يعد وعاء لتلقي المعلومة دون أن يكون له دور في فهمها أو تمحيصها ، لذا فإنهم يكونون معرضين بسهولة للانقياد للأفكار وأكثر صرامة في تطبيقها دون التفكير أو النقاش.

بعد استعراض الباحث للاسباب الاجتماعية لبروز العنف والارهاب في المجتمع يمكن أن نجمل الأسباب والعوامل التي تؤدي و تهيئ لحدوث الفرصة السانحة للسلوك الإرهابي هي كما يأتي:

١- تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الفئة .

٢- قيام أنماط من السلوك الإرهابي المشابهة في دول أخرى من العالم.

٣- عدم وجود قنوات للحوار في المؤسسات التربوية (الأسرة –المسجد- المدرسة –وسائل الإعلام ....الخ) .

٤- القناعة باستحالة تغيير الواقع بأي وسيلة أخرى غير الوسائل الإرهابية .

٥- وجود رموز فكرية تُأطر وتُنَظِّر للسلوك الإرهابي.

٦- التطرف على المستوى العقلي أو المعرفي والمتمثل في انعدام القدرة على التأمل والتفكير،وعلى المستوى الوجداني والمتمثل بالاندفاعية في السلوك،وعلى المستوى السلوكي والمتمثل في ممارسة العنف ضد الآخرين.

المبحث الثالث :التحديات التي تواجه التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية والتي تحد من دوره في مكافحة العنف و الإرهاب :

بعد أن تم تحديد الأسباب والدوافع المهيئة والمسببة للسلوك المتطرف ، يبرز سؤال جوهري في هذا السياق: هل مؤسسات التعليم العالي والجامعي بالمملكة العربية السعودية الآن في وضع يمكنها من أن تؤدي أثرها الفعال في تنفيذ إستراتيجية مواجهة ظاهرة الإرهاب والعنف في المجتمع السعودي . ومن ثم تحديد الاليات المناسبة للحد من هذا السلوك الإجرامي لدى المتطرفين من خلال التعليم العالي والجامعات .

حيث يحظى قطاع التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية باهتمام الدولة ورعايتها، نظراً لأهميته في تخريج الكفاءات الوطنية المؤهلة تأهيلاً عالياً بمختلف المجالات العلمية والنظرية ولقد ورد في سياسة التعليم بالمملكة في الباب الخامس ان "التعليم العالي هو مرحلة التخصص العملي في كافة أنواعه ومستوياته، رعاية لذوي الكفاية والنبوغ، وتنمية لمواهبهم، وسدًّا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله، بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغايتها النبيلة.

وتتمثل أهدافه فيما يلي(وزارة المعارف ، ١٤٠٠هـ ،١٧-١٨) :

- تنمية عقيدة الولاء للّه ومتابعة السير في تزويد الطالب بالثقافة الإسلامية التي تشعره بمسؤولياته أمام اللّه عن أمة الإسلام لتكون إمكانياته العلمية والعملية نافعة مثمرة.
- إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علميا وفكريًّا تأهيلاً عالياً، لأداء واجبهم في خدمة بلادهم، والنهوض بأمتهم، في ضوء العقيدة السليمة، ومبادئ الإسلام السديدة.

- إتاحة الفرصة أمام النابغين للدراسات العليا في التخصصات العلمية المختلفة.

- القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العالمي، في الآداب، والعلوم، والمخترعات وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية (التكنولوجية).

- النهوض بحركة التأليف والإنتاج العلمي بما يطوع العلوم لخدمة الفكرة الإسلامية، ويمكن البلاد من دورها القيادي لبناء الحضارة الإنسانية على مبادئها الأصيلة التي تقود البشرية إلى البر والرشاد، وتجنبها الانحرافات المادية والإلحادية.

- ترجمة العلوم وفنون المعرفة النافعة إلى لغة القرآن، وتنمية ثروة اللغة العربية من " المصطلحات "، بما يسد حاجة التعريب، ويجعل المعرفة في متناول أكبر عدد من المواطنين.

- القيام بالخدمات التدريبية والدراسات "التجديدية " التي تنقل إلى الخريجين الذين هم في مجال العمل ما ينبغي أن يطلعوا عليه مما جد بعد تخرجهم

ومما هو جدير بالذكر أن الهدف الأول للتعليم العالي والجامعي يركز علي جانب تنمية عقيدة الولاء للّه ومتابعة السير في تزويد الطالب بالثقافة الإسلامية الصحيحة، وبالتالي فان الخلل لا يوجد في التشريع بل يوجد في التطبيق.

التحديات العالمية :

تواجه مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تحديات مستقبلية شأنها في ذلك شأن المؤسسات في أي مجتمع ،و التي تمثلت فيما يلي: (*محمود أحمد موسى الخطيب* ،٢..٤، ١٥):

١. تعقد البيئة التي تتواجد وتعمل فيها مؤسسات التعليم العالي من حيث كثرة

متغيرات هذه البيئة وارتفاع معدل تغيرها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي (سياسياً واقتصادياً وثقافياً وتكنولوجياً واجتماعياً وعلمياً)

٢. بروز عديد من التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي والتي تتطلب من هذه المؤسسات أن تعيد النظر في أوضاعها بصفة مستمرة حتى تحقق البقاء الفعال.

وتعمل التحديات السابقة علي تكوين واقع غير مسبوق أمام مؤسسات التعليم العالي وتزيد من أهميته كوسيلة مجتمعية للتكيف مع هذه التحديات. والأهمية المتعاظمة للتعليم العالي في الحقبة الحالية يمكن إرجاعها لعدة أسباب(محمود أحمد موسى الخطيب ،٢..٤، ٢٥) (المنيع ، محمد عبد الله ١٤٢٢هـ)

- الاحتياجات المتغيرة للتعليم العالي والمجتمع .
- التنامي المستمر في تكنولوجيا المعلومات .
- ثورة الاتصالات .
- التقلبات في مصادر الموارد المالية والبشرية .
- التغير السريع في العوامل البيئية الأخرى .
- تزايد الاندماج والترابط بين أجزاء الاقتصاد العالمي .
- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .
- استمرار الثورة التقنية في مجال المعلومات والاتصالات .
- بروز العلم والتقنية وسيلة ضرورية وحاسمة لتحقيق مكاسب اقتصادية في ظل تعاظم المنافسة .
- الاتجاهات الحديثة للتعليم في التعليم الافتراضى **virtual** .
- التطور السريع للاتصالات في وثبات كبرى .

- تأثير الاقتصاد العالمي على صناعة التعليم .
- القبول المتزايد على التعليم عن بعد والتعليم المفتوح (كعمليات مكملة للتعليم العالي التقليدى)
- ظهور مفهوم التدريب المؤسسي الذى ينمى إمكانيات مؤسسات المجتمع لتحسين مهارات العاملين عن طريق التدريب .
- تزايد حدة التنافس على المستوى القومى بين الكليات مما يتطلب زيادة التمويل .
- ضغوط الاندماج المؤسسي وظهور التعليم الخاص .
- زيادة اهتمام الدولة بظروف وجودة التعليم ومراقبتها له .

ولما كانت التطورات السابقة كما نشهدها اليوم، بل والتي يتوقع لها أن تزداد ، فإن مؤسسات التعليم العالي التقليدي تصبح غير قادرة على الوفاء بما ينبغي أن تحقق من أهداف في حل قضايا المجتمع ومشكلاته الحالية والمستقبلية ،فالتعليم التقليدي الذي تمارسه مؤسسات التعليم العالي والجامعات يحتاج الى تطوير وتحديث مستمر وفق معايير جديدة تأخذ في الحسبان حاجات الفرد والمجتمع المتغيرة في ضوء ما تفرضه التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة

التحديات الإقليمية :

لقد حظي التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بالكثير من الجهود من أجل تطـــويره وتحسينه وزيادة كفاياته لتحقيق الأهداف المرجوة ومع ذلك فـــان الحاجـــة إلى التطـــوير والتحسين لا تزال مستمرة بغية الوصول إلى النوعية اللازمة للإسهام في تحقيق الأهـــداف

التنموية في المملكة ،ولعل ما جاء في تقرير اليونسكو عن التعليم العالي في الدول العربية لخير دليل على ذلك، فقد جاء في هذا التقرير ما يلي(*يعقوب نشوان* ، ٢٠٠٤م ، ٥/٣):

- يواجه التعليم العالي في الدول العربية ضغوطات شديدة، بالنظر إلى ارتفاع عدد السكان والطلب الاجتماعي المتزايد على هذا المستوى من التعليم. ويؤدي ذلك إلى لجوء الدول والمؤسسات إلى زيادة عدد الطلبة الملتحقين، دون رصد الموارد المالية المناسبة في غالبية الأحيان.

- يواجه عدد من الدول العربية حصاراً واحتلالاً وعوائق خارجية وحالات قصرية تحد من تطور التعليم العالي وانتشاره فيها.

- على الرغم من تقارب النسبة العامة لالتحاق الفتيات والنساء من المعدلات الدولية، إلا أننا نطمح أن تزداد هذه النسبة في جميع الأقطار العربية.

- لا يزال تسيير مؤسسات التعليم العالي يتسم بشكل عام بدرجة عالية من المركزية، مما يتطلب مزيداً من المرونة ومشاركة الجهات المعنية جميعها في اتخاذ القرار.

- غياب الروابط الوثيقة بين مؤسسات التعليم العالي والتعليم العام من جهة وبين الجامعات وسائر مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، بالإضافة إلى الضعف في توجيه الطلبة نحو فروع التعليم العالي المتنوعة بناء على قدراتهم واهتماماتهم، تساهم جميعها في تضخم أعداد الطلبة في بعض الاختصاصات وتقلصها بشكل واضح في الاختصاصات التطبيقية والتقنية، وفي تدني الفعالية الداخلية ومستوى الخريجين، وتؤدي إلى ضغوطات على المؤسسات لتوفير برامج علاجية بغية تحسين مستوى الطلبة الملتحقين.

- في معظم الحالات، لم تضع مؤسسات التعليم العالي برامج ومشاريع مناسبة لخدمة المجتمعات المحلية والمشاركة في تنميتها.

• إن إنشاء الجامعات الخاصة والمفتوحة والمؤسسات غير الجامعية أمر جديد في أغلبية الدول العربية. لذلك، فان هذه المؤسسات لم تخفف بعد الضغوط على الجامعات الحكومية بالقدر الذي يؤدي إلى تطوير التعليم العالي وتنويعه وتوسيع دائرة انتشاره.

• إن أوضاع أعضاء هيئات التدريس في التعليم العالي تختلف كثيراً بين الدول العربية، لكنها غالباً لا تطابق بعض المعايير الدولية كما حددتها التوصية الدولية حول أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو في العام ١٩٩٧.

• ينبغي على مؤسسات التعليم العالي أن تعير اهتماماً أكبر لرغبات الطلبة وتأخذ بالاعتبار احتياجاتهم في كل ما يتعلق بحياتهم خلال الدراسة، عند القبول، أو في مناهج الدراسة وطرائق التدريس، أو عند الانتقال إلى الحياة المهنية. وينبغي على هذه المؤسسات أن تسمح للطلبة بالمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهم الأكاديمية والاجتماعية داخل المؤسسة.

• غالباً ما يرافق النقص في الخريجين المؤهلين في بعض التخصصات بطالة وسوء استخدام لإعداد كبيرة منهم في تخصصات أخرى، فيما يمارس الكثيرون من الأكاديميين العرب المهن الأكاديمية في الخارج مع تأثير ضئيل على التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية.

وبالرغم من الجهود الحثيثة التي تبذل في مجال تطوير التعليم العالي في العالم العربي، فما زال دون المستوى المطلوب. أشارت إحدى الدراسات إلى أن العالم العربي يعاني من أزمة كبيرة وخطيرة في التعليم ، فما زالت الإصلاحات التعليمية تطبق دون وجود نظرة شاملة للتطوير، ويغلب الجانب النظري على المقررات والمناهج، إضافة إلى قصور النظام التعليمي عن الاهتمام بالطالب من حيث ميوله ومواهبه وقدراته، وعدم فاعلية وسائل تقويم الطلبة

لكونها تقليدية(*رأفت رضوان* ، ١٩٩٧م ،٢٤/٢٢). وقد أكدت وثيقة استشراف المستقبل للعمل التربوي لدول الخليج العربي هذا، والتي أشارت إلى وجود قصور في بعض مدخلات التعليم، وفى انخفاض مستوى مخرجاته، وأوضحت الوثيقة أن دول الخليج العربي تواجهه تحديات كثيرة منها: حاجة التعليم الملحة إلى التطوير النوعي من اجل رفع مستوى جودة العملية التعليمية وتحسين مخرجات التعلم. فالدراسات التي أجراها المركز أشارت إلى أن واقع التعليم في اغلب دول الخليج العربي يغلب عليه الطابع النظري، والإدارة مستمرة في تصميم المناهج وإعداد الكتب والمواد التعليمية التقليدية التي تكرس حفظ المعلومات واسترجاعها في عملية التقويم، وهذا يقلل الاهتمام بالمهارات العليا وتعويد الطلبة على حل المشكلات ومواجهة المواقف المستجدة(*مكتب التربية العربي لدول الخليج* (١٤٢٠هـ).

التحديات المحلية :

تواجه مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية شأنها شأن الكثير من دول العالم تحديات محلية مستقبلية كبيرة تشمل النمو الكبير في أعداد المتقدمين للالتحاق بالجامعات بما يفوق قدرتها الاستيعابية، والحاجة إلى تحقيق المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي مع احتياجات التنمية وسوق العمل ولا سيما القطاع الخاص باعتباره الموظف الأساسي بنسبة ٩٤،٦% (خطة التنمية السابعة)، وكذلك الحاجة إلى تحقيق قدر كبير من التوازن بين أنشطة التعليم والبحث والتطوير، وخدمة المجتمع ونشر المعرفة. ولمواجهة هذه التحديات الكبيرة يتوجب وضع خطط استراتيجية للجامعات لإعداد منظور مستقبلي يوجه أنشطتها لتحقيق أهدافها ورسالتها.ولكن المشكلة تتمثل في تعثر تطبيق الخطط الاستراتيجية، ويرجع ذلك لمعوقات تتعلق باليات صياغة عناصر الرؤية المستقبلية التي تعد الركيزة الأساسية لنجاح الخطة الاستراتيجية على أرض الواقع (*عبدالاله ساعاتي*،٢٠٠٥م).

ومن التحديات المحلية أيضا ما أشار إليه المنيع من حيث تواصل النمو السكاني بوتيرة عالية ، ويتجلى ذلك في معدل النمو المتزايد للسكان في المملكة العربية السعودية .تشير التقديرات الإحصائية السكانية أن سكان المملكة العربية السعودية سوف يزداد

بنسبة ٥٦,٦%خلال المدة ١٤٢١/١٤٢هـ - ١٤٤١/١٤٤٣هـ (٢٠٠٠ - ٢٠٢٢م) ، في حين سيزداد عدد السعوديين بنسبة ٨٩,٢% خلال المدة نفسها . فقد بلغ إجمالي عدد السكان في المملكة العربية السعودية في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) نحو ٢١,٤ مليون نسمة منهم ١٥,٧ مليون من المواطنين السعوديين وقرابة ٥,٧ من المقيمين .(المنيع محمد عبد الله ،٢٠٠٢م، ٤٦)

ويتضح من التقديرات الإحصائية أن الزيادة المتوقعة في السكان سوف تؤدي إلى زيادة كبيرة في الطلب على المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها حيث تزايد أعداد البنين والبنات في مؤسسات التعليم العالي من عام ١٣٨٩/ ١٣٩٠هـ إلى عام ١٤١٩/ ١٤٢٠هـ بشكل كبير

وتشكل التخصصات الجامعية ومدى ملاءمتها لاحتياجات التنمية المحور الأساسي الذي ترتكز عليه العلاقة بين الجامعة وبين متطلبات التنمية في المجتمع.فقد أتضح أن الجامعات السعودية والجامعات الخليجية تعاني من وجود التخصصات التي لا تتوافق مع متطلبات التنمية ، فقد أشار المنيع في دراسته التحليلية حول أعداد خريجي التخصصات الجامعية ومدى ملاءمتها لاحتياجات التنمية في دول الخليج ما يلي (المنيع محمد عبد الله،١٤٠٥هـ):

١- عدم تمشي بعض التخصصات الجامعية مع التطورات الحديثة في المجالات العلمية والعلوم الإنسانية وخصوصا تلك التي مضى على إنشائها فترة طويلة دون إعادة النظر في مستواها في ضوء التطورات العلمية واحتياجات المجتمع .

٢- إن بعض الخريجين في التخصصات الإنسانية يعملون في وظائف ليست لها صلة بتخصصاتهم.

٣- تقف بعض سياسات القبول في الجامعات عائقا في مواصلة خريجي ثانوية القسم العلمي في الاستمرار في التخصص العلمي في الجامعة، وبذلك يزداد خريجي التخصصات الإنسانية.

مما سبق يمكن القول أن التغييرات العميقة التي لحقت بالنظام الدولي والإقليمي في المجالات المختلفة وضرورة ربط التعليم الجامعي بالاهتمامات والحاجات الفعلية للمجتمع وللأفراد وبالمشكلات التي بدأت في الظهور في الفترات الأخيرة مثل قضية الإرهاب والعنف ،كل ذلك يتطلب إعادة النظر في وظائف الجامعات ، وكيفية توفير مخرجات ملائمة ليس لسوق العمل فقط بل بالاحتياجات الفعلية للمجتمع والمساهمة في حل قضاياه ومشكلاته ومنها مشكلة الإرهاب ، والتأكيد على تطوير الأداء الجامعي ووضع مؤشرات للأداء ، ونظام للاعتماد الجامعي بغية ضمان الجودة والتطوير المستمر للنظم الجامعية حتي تتواكب مع التغيرات التي تحدث في المجتمع السعودي .

ولا شك في أن هذه الظروف الموضوعية الجديدة تملي تصوراً جديداً للتربية ووظائفها ، تفضي إلى مراجعة دور المؤسسة التعليمية مراجعة تأخذنا بالسعي إلى تحديد ملامح ذلك الدور الجديد وأسسه وغاياته ، لأن التفكير في دور المؤسسة التعليمية وفي وظائفها وغاياتها يعني التفكير في ملامح مجتمع الغد وأسسه ، حتى يكون التعليم ، في إطار تحديات المستقبل الكثيرة ، جسراً ضرورياً لتمكين الناشئة من مواصلة الطريق لتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية(*حمد قوبعة* ،١٩٩٨م، ٢) .

ونظراً لضخامة التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي في المملكة وتحد من فعاليتها في حل قضايا المجتمع السعودي ، فان استجابة مؤسسات التعليم العالي والجامعي ، لهذه التغيرات لم تكن بالدرجة التي تتواكب مع تلك التحديات أو للمساهمة في حل قضايا المجتمع التي بدأت تطفو على السطح في السنوات القليلة الماضيه مثل قضايا الإرهاب والعنف .

المبحث الرابع: رؤية مستقبلية للارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لمواجهة ظاهرة العنف والإرهاب :

يرى كثير من الباحثين أن هناك إجماعاً على أن الوظائف الرئيسة للجامعة تنحصر في ثلاثة مجالات رئيسة وهي كما يلي:

- التعليم لإعداد القوى البشرية.
- البحث العلمي.
- خدمة المجتمع.

ونظرا لضخامة التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم في المملكة العربية السعودية ، والتي تتمثل في العولمة والتطورات العلمية والتقنيات ووسائل الاتصال الحديثة وازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي ، وتدني الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي بالإضافة إلى تلك التحديات طفت علي السطح ظاهرة العنف والإرهاب في بعض فئات الشباب ، فإنه لم يعد من الممكن مواجهتها بالطرق التقليدية التي كانت سائدة لفترة طويلة من الزمن ، وبذلك يمكن التصدي لهذه التحديات من خلال وضع رؤية مستقبلية لقيام مؤسسات التعليم العالي بدورها في مواجهة تلك التحديات وتلك الظواهر الغريبة علي المجتمع السعودي والتي قد يكون لها أثرها في مواجهة ظاهرة الإرهاب وتعزيز قيمة الانتماء لدي طلاب وطالبات التعليم العالي والجامعي بالمملكة العربية السعودية ويرتكز الإطار العام للرؤية المقترحة للارتقاء بدور مؤسسات التعليم العالي والجامعي السعودي تجاه قضايا المجتمع السعودي وخاصة ظاهرة العنف والإرهاب على الافتراضات التالية:

١. للتعليم العالي والجامعي ذي النوعية المرتفعة دور حاسم في التنمية المستدامة للمجتمع السعودي بما فيها تمكينه من الحفاظ على هويته وتراثه والإسهام في الحضارة الإنسانية وحل مشكلاته الطارئة مثل العنف والإرهاب .

٢. للطلبة السعوديين الحق الكامل في تعليم جامعي راقي النوعية بمستويات أكاديمية تعكس الطموحات الوطنية والإنسانية ودرجات علمية تتوافر فيها المواصفات المعتمدة من الجهات المختصة.

٣. ضمان النوعية الجيدة للتعليم الجامعي، وضمان قيام مؤسسات التعليم العالي بدورها تجاه قضايا العنف والإرهاب، لا يمكن أن يُترك للنوايا الحسنة والرغبات الصادقة للقائمين على مؤسساته، بل لا بد من وجود نظام محدد وجدي لتطبيقه على مستوى المؤسسات والوطن.

٤. الدور الحقيقي والرئيس لمؤسسات التعليم العالي و الجامعي في المساهمة في حل قضاياه وقضايا المجتمع ، لن يأتي إلا من داخل تلك المؤسسات نفسها بإجراءات وجهود مخططة وواعية يشارك فيها جميع العاملين في الجامعات ، وأما السبل الأخرى الخارجية فهي منبهة ومساعدة ومسارعة للتطوير النوعي المنشود .

٥. الجامعات بحكم أهدافها وانتماءاتها ومصالحها وإدراكها لأدوارها المجتمعية تكون بشكل عام حريصة على التصرف بمسؤولية تجاه نوعية التعليم فيها وتجاه الترقية المستمرة لمستويات مخرجاتها ، ولكنها مع ذلك تظل عرضة للانحراف أو التقصير أو الوقوع ضحية الممارسات السيئة والرؤى الخاطئة .

٦. الدولة هي المسئولة الأولى عن التخطيط للتنمية الشاملة للوطن وعن تعزيز التعليم الجامعي، ولكن هذه الحقيقة لا تعني أن تكون الدولة هي المسئول الرئيس عن الارتقاء بمخرجات التعليم الجامعي ، والأفضل لهذه الغاية أن تلعب الدولة دوراً تنسيقياً و تدعيمياً

وانطلاقاً من ***الافتراضات*** السابقة يقترح الباحث أن يتم بناء ***عناصر الرؤية*** المقترحة لتفعيل دور مؤسسات التعليم العالي والجامعي في مواجهة ظاهرة العنف والإرهاب على النحو التالي :

١) البيئة الجامعية

١- يجب فتح قنوات الحوار في مؤسسات التعليم العالي بالمجتمع السعودي بحيث لا يقوم على عملية التعليم بل علي عملية التعلم والمشاركة الفعالة من الطالب والاستاذ بل والادارة ايضا ،فعملية التعليم تعتمد على حفظ الطالب المعلومة حتى يتم استردادها منه وقت الامتحان وبذا فالطالب يعد وعاء لتلقي المعلومة دون أن يكون له دور في فهمها أو تمحيصها ، لذا فإنهم يكونون معرضين بسهولة للانقياد للأفكار وأكثر صرامة في تطبيقها دون التفكير أو النقاش .

٢- أن يوجه المناخ الجامعي برامج التعليم العالي وأنشطة البحث العلمي لتعزيز دور التعليم العالي في خدمة المجتمع على المستوى العام والقيام ببرامج ومشاريع تخدم المجتمع بشكل مباشر.

٣- أن تساهم البيئة الجامعية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمتكاملة للمجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤- أن تساهم البيئة الجامعية في الحفاظ على القيم المجتمعية وتعزيزها.

٥- أن تساهم البيئة الجامعية في فهم الثقافات المحلية، والإقليمية، والدولية، والتاريخية، وفي الحفاظ عليها وتعزيزها في إطار التنوع الثقافي.

٦- أن تكون البيئة الجامعية مهيأة للتحليل المستمر للميول السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف تمكين المجتمع من معالجة المسائل التي تعكر صفو المجتمعات المحلية، والدولية.

٧- أن تتيح البيئة الجامعية نشر القيم المتفق عليها عالمياً وأهمها السلام، والعدالة، والمساواة، والتضامن وحقوق الإنسان.

٨- أن تساهم البيئة الجامعية في تنمية التعليم وتحسينه على كافة المستويات، بخاصة عبر تدريب المعلمين.

٩- أن تساهم البيئة الجامعية في الأنشطة المؤدية إلى إزالة، الإرهاب والعنف، و الفقر، والتدهور البيئي.

١٠- أن تساهم البيئة الجامعية في تنمية المجتمع المحلي على الصعد كافة عبر القيام بمشاريع تعاون مع مختلف القطاعات الاجتماعية والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

١١- أن ترسخ البيئة الجامعية الانتماء الوطني، والحفاظ على الهوية العربية الإسلامية ومبدأ ديمقراطية التعليم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

١٢- أن تلبي البيئة الجامعية الحاجات الاجتماعية والنفسية لدى الطالب كالحاجة إلى الانتماء الاجتماعي والصداقة وتحقيق الذات والتقدير ومساعدة الطالب على التخلص من بعض ما يعانيه من مشاكل كالقلق والاضطراب والانطواء.

١٣- أن تساهم البيئة الجامعية في اكتشاف القدرات والمهارات والمواهب وصقلها وتنميتها وتوجيهها لخدمة الفرد والمجتمع.

١٤- أن تهيئ البيئة الجامعية الاستثمار الأمثل لأوقات الفراغ فيما يعود على الطلاب والمجتمع والبيئة بالنفع.

١٥- إعطاء دور كامل لعمليات الاتصال المباشر بين هيئة التدريس والطلاب والإدارة التعليمية وأولياء الأمور .

١٦- إدارة قواعد البيانات التعليمية عن بعد بمراكز التعلم الافتراضية، والمكتبات الإلكترونية والشبكات التعليمية.

١٧- أن تحقق البيئة الجامعية التعلم النشط من خلال المتعة القائمة على الإبداع العلمي والفاعلية، مما يسمح بتنمية الطالب في كافة الجوانب.

١٨- أن تهيئ البيئة الجامعية الاعتراف بالتعليم المفتوح والتعليم عن بعد كنظام بديل لنظام الانتساب التقليدي لتخفيف الضغط على مؤسسات التعليم الحالية وإتاحة فرص التعليم العالي لجميع الراغبين في مختلف أنحاء المملكة.

١٩- أن تساعد البيئة الجامعية في التغلب على مشكلة الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي وذلك بزيادة نسبة الطلبة المقبولين في مؤسسات التعليم العالي في الفئات العمرية في سن التعليم العالي ١٨-٢٢ سنة إلى المعدلات العالمية - وتعتبر تلك الفترة السنية من أهم الفترات التي تقوم بأعمال العنف والإرهاب - من خلال استخدام أنماط مساندة للتعليم العالي مثل التعليم المفتوح والتعليم عن بعد التوسع في افتتاح الكليات الأهلية وكليات المجتمع مع افتتاح تخصصات جديدة تفي باحتياجات المجتمع المتغيرة ..

٢٠- أن تعمل البيئة الجامعية على مشاركة القطاع الخاص والحكومي في وضع الخطط والتنسيق لمؤسسات التعليم العالي باعتباره من أصحاب الشأن .

٢١- أن تحاول البيئة الجامعية الحد من مشكلة بطالة الخريجين والخريجات التي سوف تتفاقم في المستقبل القريب وذلك بالتنسيق المستمر بينها وبين سوق العمل.

٢٢- أن تساهم البيئة الجامعية في توثيق الصلة مع المؤسسات الإنتاجية من خلال تطبيق نظام التعليم التعاوني، حيث يقوم الطالب بالدراسة النظرية في الجامعة والعملية التطبيقية في مؤسسات الإنتاج.

٢٣- أن تساهم البيئة الجامعية في الحد من فاقد التعليم في نسب الرسوب والتسرب باعتبارهما رافد من روافد الفئات التي تقوم بأعمال إرهابية باتخاذ إجراءات إلزامية لمؤسسات التعليم العالي لا يمكن الموافقة على ميزانياتها إلا بتبني استراتيجيات عملية للحد من الرسوب والتسرب.

٢٤- أن تركز البيئة الجامعية على الإرشاد المهني والنفسي للطلاب مع دعم الأبحاث التي تساعد في تطوير الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي .

٢) ***عضو هيئة التدريس:***

يتفق المربون وقادة الفكر التربوي والعلماء على أن عضو هيئة التدريس هو العنصر الأساسي الذي بدونه لا يمكن لأي نظام أن يؤدي دوره على الوجه الأكمل ، فعضو هيئة التدريس هو العنصر الفعال في العملية التعليمية ، وبإخلاصه وفعاليته ومدى استعداده إلى المزيد من النمو في مهنته ، وبقدرته على الإبداع وبرغبته في التطوير والتجديد يستطيع أن يحقق للنظام التربوي ما يخطط له من أهداف وغايات ، ويتفق المهتمون بالتربية والتعليم على أن عضو هيئة التدريس الناجح هو الذي يستطيع إحداث التغيرات المرغوبة في سلوك التلاميذ في ضوء الأهداف التربوية المرسومة .

ولهذا فقد أولت مؤسسات التعليم العالي بالدول المتقدمة عناية خاصة من أجل تحقيق النمو المهني المستمر له ، بغرض تحسين العمل التربوي ، وتطويره ، وذلك لأن النمو المهني المستمر لعضو هيئة التدريس يعد ضرورة لازمة تقتضيها طبيعة عمله ، فهو يتعامل مع أهداف متجددة ومتغيرة باستمرار ، من كل ما سبق يمكن بلورة الرؤية الخاصة بعضو هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية لتفعيل دوره فى قضية الارهاب والعنف في النقاط التالية:

١. يجب التأكيد على عملية إعداد عضو هيئة التدريس الجامعي وتدريبه في المجالات المهنية والأكاديمية والنفسية والقيادية والشخصية خلال وضع برنامج إلزامي لجميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة كما هو معمول به في معظم دول العالم. ولذلك ينعكس تدريب أعضاء هيئة التدريس على جودة التعليم في العناصر الآتية :

- الشخصية :من حيث تعزيز الثقة بالنفس ، والتوجه الإيجابي نحو ثقافة الجودة ومتطلبات وتعزيز الإحساس بالمسؤولية، و الإيمان بروح العمل الجماعي ودوره في الإنجاز وتنمية الحس الوظيفي والوازع الأخلاقي.

- التدريس : ويتعلق هذا العنصر بتنويع طرائق التدريس، وتقبل التغذيـــة الراجعة وممارستها، واستخدام تقنيات التعليم، و تنمية المهارات الفكرية والتنافسية بين الطلاب.
- التقويم: و يشتمل على التركيز في وسائل التقويم على الأهداف العقلية العليا.
- إرشاد وتوجيه الطلاب.
- البحث العلمي، من حيث تصميم الأبحاث، و الإشراف على طـــلاب الدراسات العليا وتقويم الأبحاث والتحليل الإحصائي.
- العمليات الإدارية : المنوطة بأعضاء الهيئة التدريسية من حيث إعـــداد سجلات الطلاب، والمشاركة في الاجتماعـــات، وإدارة الأقـــسام أو الكليات، والتخطيط وتقديم الاستشارات.

٢. يمكن التصدي لمواجهة ظاهرة الإرهاب بإيجاد برامج تدريبية لتطوير الهيئة التدريسية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي في المجالات التخصصية والتربوية والقيادية .

٣. تحسين أوضاع العاملين في التعليم العالي ، ولاسيما أعضاء هيئات التدريس، على المستويين المهني والاقتصادي ليتاح لهم التفرغ للمهام المنوطة بهم وتكريس كامل جهودهم لمهام التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

٤. إنشاء شبكات تعاون بين العاملين في التعليم العالي ولاسيما أعضاء هيئات التدريس بهدف تطوير القدرات وتبادل الخبرات بخاصة في مجال استعمال التقانات الحديثة.

٥. تسهيل الحراك الأكاديمي للأساتذة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي .

٣) **المقررات الدراسية :**

يجب أن تتصف المقررات الدراسية بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية لمواجهة ظاهرة العنف والإرهاب بما يلي:

١. تحقيق التكامل بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية .
٢. ربط المقررات الدراسية بالبيئة المحلية واحتياجات المجتمع .
٣. مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين .
٤. التأكيد على مفاهيم العمل والعمل التعاوني .
٥. أن تتيح المقررات الدراسية الفرصة لإكساب المتعلمين مهارات عليا في التفكير .
٦. التكامل الأفقي والرأسي في بناء وإعداد المقررات الدراسية بين أعضاء هيئة التدريس
٧. الارتقاء بمستوي تعليم اللغة العربية وإكساب مهاراتها .
٨. الاهتمام بتدريس اللغة الإنجليزية

٤) **المرافق والتجهيزات:**

التأكد من امتلاك مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية لمنشآت في موقع مناسب يجعلها مهيأة لعمليات التعليم والتعلم ولكي تساهم في مواجهة ظاهرة العنف والإرهاب يجب أن تشتمل علي:

١- قاعات المحاضرات وحلقات النقاش بالسعة المطلوبة.
٢- مصادر التعليم من مكتبة ووسائط متعددة بالمستوى المطلوب من ناحية الكم والنوع.
٣- مختبرات مجهزة إذا تطلب التخصص ذلك.
٤- ورش ومستلزمات التدريب العملي والحقلي إذا تطلب التخصص ذلك.
٥- مكاتب لأعضاء هيئة التدريس والأطر الإدارية.
٦- مرافق لخدمات الطلاب ورفاهيتهم وأنشطتهم الثقافية والرياضية والاجتماعية.

٧- مرافق وخدمات صحية.

٨- تجهيزات لازمة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإدارة والتعليم والتعلم.

المراجع

١. أبو الفضل ابن منظور ، لسان العرب (بيروت : دار بيروت للطباعة ، ١٩٥٥ م) ، ج ١

٢. أحمد المجدوب وآخرين، ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية، (التقرير الأول، العنف الأسري منظور اجتماعي وقانوني)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٢

٣. أخرجه البخاري في كتاب الجنائز (١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٨٥)، ومسلم في كتاب القدر (٢٦٥٨)

٤. إريك موريس الإرهاب التهديد والرد عليه ، ترجمة الدكتور أحمد محمود القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١

٥. أسماء بنت عبد العزيز الحسين، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف دراسة تحليلية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٦. تيسير الناشف، السلطة والفكر والتغير الاجتماعي، الطبعة الأولى، عمان، أزمنة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م .

٧. جريدة اليوم: العدد (١,٥,٧) ، ٨ محرم ١٤٢٣هـ.

٨. حسن بن إدريس عزوزي قضايا الإرهاب والعنف والتطرف في ميزان القرآن والسنة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٩. حسن شحاتة ، التعليم الجامعي والتقويم الجامعي: بين النظرية والتطبيق. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب٢٠٠١م .

١٠. حسن شحاتة سعفان ،علم الجريمة ،الطبعة الثالثة ،القاهرة مكتبة النهضة المصرية ،١٩٦٦م

١١. حسين شريف ،الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين عاماً ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٧م ، ص٢٣ ج ١.

١٢. حسين شريف ، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرنا (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ م) ، ج١ .

١٣. حقي ممدوح، مفهوم التكافل في الإسلام وأسسه النظرية، المجلة العربية للدفاع المدني الاجتماعي عدد ٢٩ – ١٩٨٥م

١٤. حمد قوبعة " مراجعة دور المؤسسة التعليمية في ضوء تطور التقينات الإعلام والاتصالات الحديثة " ، الندوة الدولية للتعليم عن بعد ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٨-٢١ نوفمبر ١٩٩٨م.

١٥. رأفت رضوان ، المعلوماتية والإنترنت. في أعمال المؤتمر السنوي الثاني للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية، الإمارات، رأس الخيمة١٩٩٧.

١٦. رقية بنت محمد المحارب،الإرهاب والعنف والتطرف في الكتاب والسنة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

١٧. زهير حطب ، دوافع وخصائص وسمات مرتكبي سرقة السيارات ،بحث غير منشور ،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ،١٤١٩هـ ، ص ٧٦.

١٨. سارة صالح عيادة الخمشي ، دور التربية الأسرية في حماية الأبناء من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

١٩. سارة صالح عيادة الخمشي . دور التربية الأسرية في حماية الأبناء من الإرهاب، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٦هـ.

٢٠. سامية الساعاتي،الجريمة والمجتمع ، بحوث في علم الاجتماع الجنائي ،بيروت ،دار النهضة العربية ،١٩٨٣م

٢١. سليمان إبراهيم عبده، أضواء على مشكلة الأحداث في الأردن، بحث ضمن المؤتمر الدولي العربي الخامس للدفاع الاجتماعي، من منشورات المكتب العربي لمكافحة الجريمة،٢٠٠١م.

٢٢. سهيلة زين العابدين حمّاد ،مسؤولية الأسرة في تحصين الشباب من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٢٣. سيد أحمد عثمان ، المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة، دراسة نفسية تربوية، الانجلو المصرية ، القاهرة، ١٩٨٦ .

٢٤. صالح أكرم ، " تحديد أفضل الوسائل والأسباب لمكافحة الإرهاب " ، بحث مقدم إلى مؤتمر وزراء الداخلية العرب الذي عقد في تونس عام ١٩٨٦ م .

٢٥. صالح بن بكر الطيار، الإرهاب والمواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٢٦. صالح بن غانم السدلان ،أسباب الإرهاب والعنف والتطرف، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م

٢٧. طارق بن علي الحبيب، سمات الشخصية المتطرفة، قدمت في ندوة التي نظمها مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني في الفترة من ٣١/٢٧، ١٢-٢٠٠٣م .

٢٨. عبد الرحمن بن سليمان المطرودي نظرة في مفهوم الإرهاب والموقف منه في الإسلام، كلية الدراسات الشرقية في جامعة لندن ، كرسي الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية في خلال المدة ٢.- ٢١ شعبان ١٤٢٤ هـ الموافق له ١٦-١٧ أكتوبر ٢٠٠٣م .

٢٩. عبد الستار الطويلة ، أمراء الإرهاب ، كتاب اليوم ، العدد ٣٤٢ (القاهرة : دار أخبار اليوم ، ١٩٩٣ م) .

٣٠. عبد الله علوم حسين والجردواى عبد الرؤوف، اتجاهات الشباب ومشكلاته دراسات وقضايا من المجتمع العربي الحلمي، المنامة، مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية١٩٨٥ .

٣١. عبد المجيد أحمد عامر،الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، دراسة ميدانية عن حالة مخيم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢، ص ٥٣

٣٢. عبد المجيد سيد منصور، دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢..٢م.

٣٣. عبد المنعم إبراهيم، مشكلاتنا الاجتماعية ،بحث غير منشور ،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ،الرياض ،١٤١٥ هـ .

٣٤. عبد المنعم توفيق ،سيكولوجية الاغتصاب ،الإسكندرية ،دار الفكر الجامعي ،١٩٩٤م .

٣٥. عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، الجزء الأول (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٥ م) .

٣٦. عبدالاله ساعاتي " الخطة الاستراتيجية للجامعات السعودية .. معوقات التطبيق واليات التفعيل" في الندوة التي عقدت بمدينة أبها تحت عنوان "الإدارة الإستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي "في الفترة من ١٨-٢. / ١١ / ١٤٢٦هـ الموافق ٢..٥ / ١٢ / ١٢-.٢م

٣٧. عبد الرحمن بن جميل بن عبد الرحمن قصاص ،الإرهاب ومترادفاته من البغي والإفساد في ضوء آيات الكتاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٣٨. عبد الرحمن بن سليمان الخليفي ،وظيفة العلماء والدعاة في احتواء السلوك الإرهابي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .

٣٩. عبد الرحمن بن معلا اللويحق بعنوان الإرهاب والغلو (دراسة في المصطلحات والمفاهيم)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٤٠. عبد الله بن الكيلاني الأوصيف ،الإرهاب ، والعنف ، والتطرف في ضوء القرآن والسنة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٤١. عبد الله بن عبد العزيز اليوسف ،دور المدرسة في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٤٢. عبد الله بن محمد العمرو أسباب ظاهرة الإرهاب في المجتمعات الإسلامية : رؤية ثقافية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ.٢٠٠٤م.

٤٣. عبد المقصود محمد سعيد خوجه ،التعامـــــل مع الإرهـــــاب والعنف والتطرف ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٤٤. عبدالهادى الجوهرى ،معجم علم الاجتماع ، القاهرة :مكتبة نهضة الشرق ،١٩٩٢

٤٥. عبود السراج ،علم الإجرام والعقاب ،جامعة الكويت ،١٩٨١ م .

٤٦. عثمان بن صالح العامر مسؤولية المثقف الإسلامي تجـاه قضايـا الإرهاب ١٤٢٦هـ

٤٧. فوزية عبد السلام ،مبادئ علم الإجرام والعقاب ،المنتدى العربي للدراسات والنشر ،القاهرة ،١٩٩٥م

٤٨. كمال الدسوقي ،الجريمة كمشكلة اجتماعية ،الرياض ،المركز العربي للدراسات الأمنية ، مذكرات ،٢٠٠٠م

٤٩. مجدي المتولي، العنف والشرعية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥

٥٠. محمد الأسعد ، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع٢٠٠٠م .

٥١. محمد الحسيني مصيلحي بعنوان الإرهاب : مظاهره وأشكاله وفقاً للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٥٢. محمـــــد الهواري ،الإرهاب : المفهوم والأسباب وسبل العلاج، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٥٣. محمد بن علي الهرفي "مفاهيم الإرهاب والعنف واختلاف وجهـات النظر حولها، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٥٤. محمد دعبس ،التربية الأسرية وتنمية المجتمع ، الإسكندرية، وكالة البنا للنشر والتوزيع.

٥٥. محمد سيد فهمي ،الشباب والتطرف، الندوة العلمية السادسة، جامعة الإسكندرية ،كلية الآداب١٩٩٥

٥٦. محمد شفيق ،البحث العلمى : الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية ،الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٨

٥٧. محمد عبد الله المنيع " تطوير مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية في المملكة العربية السعودية استخدام نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد: الجامعة العربية المفتوحة كنموذج، ندوة التعليم العالي الأهلي، كلية التربية جامعة الملك سعود، ١٤٢٢هـ.

٥٨. محمد عبد الله المنيع " دراسة تحليلية لأعداد خريجي التخصصات الجامعية ومدى ملاءمتها لاحتياجات التنمية في دول الخليج العربية، حولية كلية التربية، جامعة قطر، السنة السادسة، ١٤,٥ هـ

٥٩. محمد عبد الله المنيع ، " توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي والتنمية الشاملة في المملكة " مقدمة إلى الندوة الكبرى بجامعة الملك سعود المنعقدة بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية ي الفترة من ٩/٧/ ١٤٢٠هـ إلى ١.٧/١٤٢٠هـ

٦٠. محمد عبد الله المنيع،متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية: منظور مستقبلي مقدم للندوة الدولية حول " الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤.هـ"وزارة التخطيط في الفترة من ١٣-١٧ شعبان ١٤٢٣هـ الموافق ١٩-٢٣ أكتوبر ٢..٢م الرياض ،المملكة العربية السعودية

٦١. محمد علي إبراهيم ،الإرهاب والعنف والتطرف في ميزان الشرع ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٦٢. محمود أحمد موسى الخطيب، التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي ، مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات،القاهرة ، ٢٠٠٤م

٦٣. محمود محمد السباعي، الدلالات اللغوية والسياسية لمفهوم الإرهاب مجلة الأمن العام، العدد (١٣٥) ١٩٩١م.

٦٤. مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، العنف في العمل الإسلامي المعاصر، قراءة شرعية ورؤية واقعية، ١٤٢٦هـ

٦٥. مريم الظاهري، مدى إسهام الإدارة الجامعية في مواجهة العنف الطلابي، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، كلية التربية العدد (١١) المجلد (١) ، ٢٠٠٢ م .

٦٦. مصطفى العوجي ،الجريمة والمجتمع ، بيروت ، مؤسسة نوفل ،١٩٨٠م

٦٧. مصطفى عمر ، الوجه الآخر للسلوك ،منشورات معهد الإنماء العربي للدراسات الاجتماعية ،طرابلس ، ١٩٩٠م .

٦٨. مطيع الله بن دخيل الله الصرهيد الحربي بعنوان حقيقة الإرهاب المفاهيم ، والجذور ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٦٩. معجب الحامد، دور المؤسسات التربوية غير الرسمية، بحث ماجستير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٢١ هـ.

٧٠. مكتب التربية العربي لدول الخليج، وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية لدول الخليج١٤٢٠هـ

٧١. منير ناصر، الترفيه في وسائل الأعلام ودوره في شغل أوقات الفراغ لدى الشباب، ١٩٨٣ م

٧٢. ناصر بن عبد الكريم العقل، الغلو:الأسباب العلاج، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٧٣. نبيل لوقا بباوي ، الإرهاب صناعة غير إسلامية (القاهرة : دار البباوي للنشر ، ١٢٠٠م)

٧٤. نورهان منير فهمي، القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية ،المكتب الجماعي الحديث١٩٩٩م.

٧٥. وزارة المعارف ، سياسية التعليم بالمملكة ، ١٤٠٠هـ.

٧٦. يحيى بن موسى الزهراني ، الإرهاب أسبابه ، آثاره ، الوقاية منه ، إمام الجامع الكبير بتبوك١٤٢٦هـ .

٧٧. يحيى عبد المبدي: مفهوم الإرهاب بين الأصل والتطبيق ،متاح في موقع إسلام أون لاين. نت.بتاريخ ١٠/١١/٢٠٠٨م .

www.islamonline.net/arabic/mafaheem/٢٠٠٨/١١/articlk٧٩ - e١.shtml

٧٨. يعقوب نشوان، نوعية التعليم العالي، ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في الفترة الواقعة ٣-٢٠٠٤/٧/٥م .

٧٩. يوسف بن عبد الله الشبيلي،فقه الخلاف وأثره في القضاء على الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٨٠. Jon, M. Shepard & Harwin L, Vess. Social Problems. New York: Mac Millan Publishers Inc & Callir Mac Millan Publishers, ١٩٧٨.

٨١. M.Wolfgang "Cesarelombrozo" in Pioneers in Criminology, Editedley Mannheim. Second ed., Patterson Smith, Montclaire, New Jersey, ١٩٧٢

٨٢. Walter A. Lunden, 'Emile Durkheim' Ed. H. Manheim, ٢nd. (New jersey: Patterson Smith Montclaire, ١٩٧٢), p. ٣٨٥, ٣٩٩.